

## انهيار أسعار النفط وأثره على اقتصاديات الدول - دراسة حالة الجزائر -

د/ عيساوي سهام  
المركز الجامعي ميلية

**Abstract :**

Oil is one of the most important natural resources owned by a number of countries in the world, so, any change in prices raises concerns all countries. Among the countries that have been affected by oil prices, Algeria are facing a real crisis because of the sudden drop in the price of oil for the adoption of its economy on oil. Therefore, this paper focused on the impact of lower oil prices on the economies of countries, as well as the reflection on all Algerian general economic indicators, the study concluded that in spite of the significant improvement in the economic indicators during the years of high petroleum revenues is that the performance of the economy remained weak, because it has not improved the use of oil revenues to diversify the economy and out of its economic dependence on the oil process.

Keywords: Oil price, exchange rate, national income, inflation

**المخلص :**

يعتبر النفط من أهم الثروات الطبيعية التي يمتلكها عدد من دول العالم، لذلك فأي تغير في الأسعار يثير اهتمامات وقلق كل الدول. من بين الدول التي تأثرت بأسعار النفط الجزائر فهي تواجه أزمة حقيقية بسبب الانخفاض المفاجئ لسعر النفط لاعتماد إقتصادها على النفط. لذلك ركزت هذه الورقة البحثية على أثر انخفاض أسعار النفط على اقتصاديات الدول، وكذا انعكاسه على كافة مؤشرات الاقتصاد العام الجزائري، وخلصت الدراسة أنه بالرغم من التحسن الكبير في المؤشرات الاقتصادية خلال سنوات ارتفاع العوائد البترولية غير أن أداء الاقتصاد ظل ضعيفا، ويعود السبب كونها لم تحسن استخدام العوائد البترولية في عملية تنويع الاقتصاد والخروج من التبعية الاقتصادية للنفط.

**الكلمات المفتاحية:** سعر النفط، سعر صرف،

دخل وطني، تضخم

**مقدمة:**

يعد النفط الخام أكثر السلع المتداولة في التجارة الدولية من ناحية الكمية والقيمة فيما أوجد اقتصادا عالمياً قائما بذاته وهو الاقتصاد الهيدروكروني. لذلك؛ فإن التغير في أسعار النفط الخام صعودا أو هبوطا يثير اهتمامات وقلق كل الدول منتجين أو مستهلكين. ونظرا لعدم تعزيز بلدان المنتجة له ميزة نسبية فقد أصبح أهم مكونات الانتاج الكلي للبلد ومحركا أساسيا للنمو، خاصة لما ترتفع الأسعار الى مستويات عالية. والجزائر باعتبارها واحدة من الدول المنتجة للبترو، فالقطاع النفطي في الجزائر يهيمن على أكثر من 98% من الحجم الاجمالي للصادرات أما مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي تشكل حوالي 49% لذلك يمكن القول أن قطاع المحروقات هو القطاع الحيوي في الاقتصاد الجزائري، ومن هذا المنطلق فالاقتصاد الجزائري مرهونا بالتقلبات اسعار النفط الدولية والتي كان لها فروقات مقابلة. فمثلما كان ارتفاع أسعار النفط يعني عائدات كبيرة للدول النفطية غير أن انخفاضها تؤدي الى انهيار اقتصاديات لاعتمادها عليها في جميع حياتها الاقتصادية، ففي الفترة الأخير انخفضت أسعار النفط أكثر من النصف منذ أواسط عام 2014 الى أن وصل الى 26 دولار في فيفري 2016. و انطلاقا مما تقدم نطرح الإشكالية التالية:

"إلى أي مدى يؤثر انخفاض أسعار النفط على اقتصاديات الدول عامة والجزائر خاصة؟"

وللإجابة على الإشكالية المطروحة، ارتأينا تقسيم هذه الورقة البحثية إلى ثلاث محاور

المحور الأول: محددات أسعار النفط وأسباب انخفاضه

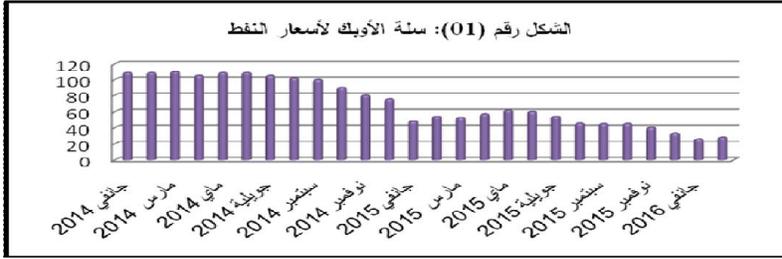
المحور الثاني: انعكاسات انخفاض أسعار النفط على كبار الدول المصدرة والمستوردة

المحور الثالث: أثر انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري

المحور الأول: محددات أسعار النفط وأسباب انخفاضه

خلال الفترة من 1984-2013 شهدت أسعار النفط 5 انخفاضات بـ 30% أو أكثر. وكانت بسبب تغير في سياسة الأوبك، الركود الاقتصادي عالمي، والأزمات المالية العالمية. فكل ركود اقتصادي منذ السبعينات كان يسبقه ارتفاع في أسعار النفط بالضعف، وفي كل مرة انخفضت فيها الأسعار بالنصف وبقيت لمدة ستة أشهر أدى ذلك إلى تحفيز النمو. وبالنسبة للانخفاض الحالي فقد انخفضت الأسعار بأكثر من النصف منذ أواسط عام 2014، لذلك فهو الأعنف منذ تسعينيات. فانخفضت أرباح الشركات مما اضطرها إلى الاستغناء عن نحو ثلث منصات الاستكشاف، وخفضت الاستثمارات في عمليات الاستكشاف والإنتاج في وقت فقد نحو مئتي ألف عامل في الصناعة وظائفهم.

والشكل رقم 01 يوضح أسعار نفط لسلة الأوبك خلال الفترة 2014 الى غاية فيفري 2016.



المصدر: التقرير السنوي لمنظمة الأوبك

ومن الشكل نلاحظ أن أسعار النفط لسلة الأوبك بدأت في الانخفاض منذ جوان 2014 انخفاضا مطردا، إذ كان السعر في حدود 110 دولارات للبرميل في جانفي 2014، لكنه انحدر في الأيام الأولى من جانفي 2015 إلى ما دون خمسين دولارا، ثم إلى ما دون الثلاثين بداية من سنة 2016. فما هي الأسباب التي أدت إلى هذا الانخفاض؟

الأزمة الاقتصادية كانت وراء هذا الانخفاض، كما اسند خبراء في المجال النفطي أسباب الارتفاع والانخفاض في أسعاره إلى عوامل عدة وفي مقدمتها العرض والطلب والمؤثرات الخارجية والأزمات الاقتصادية والحروب وعوامل تنشيط التنمية في الدول إضافة إلى دخول النفط غير التقليدي، جميع هذه العوامل أثرت بالسلب واليجاب في أسعار النفط بالأسواق العالمية ولكن مع نشوب الحروب والأزمات في منطقة دول الشرق العربي كانت من العوامل التي ساعدت في رفع أسعاره.

كما أن انخفاض أسعار النفط يعود أيضا بالدرجة الأساسية إلى وجود مؤثرات خارجية وأهداف سياسية تتحكم في الأسواق النفطية وإصرارهم على عدم خفض الإنتاج لاسيما دول داخل أوبك، ومن ثم زاد العرض وأغرقت الأسواق بالنفط أدى إلى تدهور أسعار الخام ووصله إلى أدنى المستويات ومن الصعب على الخبراء في مجال النفط التكهن متى سترتفع أسعاره وصعوبة عودة أسعاره إلى ما كانت عليه في السابق<sup>1</sup>.

كما يُعزى هذا الهبوط أيضا إلى ما يسمى "أساسيات السوق"، متمثلة في التفاعل بين العرض والطلب، فضلا عن قوة العملة الأميركية (الدولار) وتأثير نشاط المضاربين في الأسواق، لكن بعض المحللين يشكك في هذا الأمر ويربطه بعوامل سياسية، إلا أن أغلب التحليلات تربط بين انحدر سعر الخام ووفرة المعروض في أسواق النفط، لا سيما من خارج الدول المصدرة للنفط (أوبك)، وتحديدًا ما يسمى طفرة النفط الصخري في الولايات المتحدة، وذكر تقرير لصندوق النقد الدولي أن وفرة الإمدادات أسهمت بنسبة 60% من الانخفاض المطرد للأسعار<sup>2</sup>. وهناك ثلاثة

عوامل رئيسية أدت إلى الانخفاض:

**1. عوامل العرض والطلب:** بعد نحو عقد ونصف من الزمن من انهيار الأسعار منذ أواسط الثمانينيات بدأت الأسعار في الارتفاع منذ عام 2002، بسبب صعود الصين والهند وغيرها من دول شرق آسيا وبقيت مرتفعة خلال معظم العقد الماضي (أكثر من 100 دولار بالنسبة إلى البرميل الواحد منذ عام 2010) وذلك لسببين أساسيين، هما ارتفاع الطلب في دول مثل الصين، ونقص الإمدادات من دول كانت مضطربة سياسياً في الشرق الأوسط، كالعراق، وليبيا. ونظراً إلى تأخر استجابة العرض للطلب حينئذ، أدى ذلك إلى ارتفاع الأسعار، مما أدى إلى تحفيز الاستثمارات لاستخراج النفط من مكامن كان يصعب استخراجها منها من قبل بسبب ارتفاع التكلفة ونعني بذلك تحديداً النفط الصخري في الولايات المتحدة والنفط الرملي في كندا<sup>3</sup>. في الوقت نفسه بدء الطلب العالمي للنفط يتراجع بسبب الركود في منطقة اليورو والتباطؤ في آسيا فهي أسواق استهلاكية ضخمة للنفط، لذلك فإن تقديرات صندوق النقد لمعدل النمو الاقتصادي العالمي المتوقع لـ 2015 تبلغ فقط 3.6% في مقابل 3.2% لـ 2014، ما يعني أن زيادة طلب النفط ستكون ضئيلة وفي حدود 1.1 مليون برميل يومياً فقط، ما أحدث مضاربة كبيرة على الانخفاض، ومنافسة شديدة بين كبار البائعين، حتى أن شركة أرامكو السعودية منحت تخفيضاً قدره دولار عن كل برميل للمشتريين في آسيا، و40 سنتاً عن كل برميل للولايات المتحدة<sup>4</sup>.

وفي أواسط عام 2014، بدأت زيادة العرض تظهر في الأسواق، وأخذ العرض العالمي يتزايد على نحو أكبر من الطلب، وفي سبتمبر بدأت الأسعار في الانزلاق، وكانت الأسواق تتوقع أن تخفض أوبك إنتاجها لتعادل العرض العالمي للطلب، ولكنها لم تفعل شيئاً خلال اجتماعها في نوفمبر، وامتنعت السعودية التخلي عن حصتها في الأسواق، وأبقت أوبك على سقف إنتاجها عند 30 مليون برميل يومياً وكان ذلك مفاجئاً للأسواق، فأدى إلى تهاوي الأسعار ليواصل نفط برنت انهياره من 80 إلى 60 دولار بالنسبة للبرميل الواحد في أواسط ديسمبر عام 2014، ثم ليصل إلى ما دون 50 دولار في جانفي 2015<sup>5</sup>.

بالنسبة إلى انخفاض أسعار النفط، يمكن إجمال العوامل المتعلقة فيما يلي:

- أدى إنتاج الولايات المتحدة وحدها للنفط الصخري إلى زيادة مقدارها 4 ملايين برميل يومياً من النفط منذ عام 2008.
- وجود مناطق مضطربة سياسياً في الشرق الأوسط تسعى لرفع إنتاجها من النفط.
- تغير في إستراتيجية الأوبك نحو استهداف الحصة بدلاً من استهداف الأسعار لحماية حصتها السوقية، فدول الأعضاء لن تسعى إلى تخفيض إنتاج النفط لكي تدعم الأسعار. فقد أظهر تقرير لمنظمة أوبك في جويلية 2015 أن أعضاء المنظمة قد أنتجوا 31.25 مليون برميل يومي خلال الربع الثاني من 2015 أي 3 ملايين برميل إضافي عن حجم الطلب العالمي، ذلك يعني أنه حتى لو خفضت أوبك حجم إنتاجها اليومي بمقدار مليوني برميل يومياً فإن ذلك لن يعيد الأسعار إلى

ما كانت عليه.<sup>6</sup>

أما بالنسبة إلى العوامل المتعلقة بالطلب، المتسببة في انخفاض في أسعار النفط يمكن عرضها في النقاط التالية:

- ركود النشاط الاقتصادي في أوروبا؛
- تراجع في الصين بعد فترة من الأداء القوي؛
- ركود في الطلب في مناطق أخرى من العالم؛
- ارتفاع تطبيقات معايير الكفاءة في استهلاك الوقود في أميركا وغيرها من الدول.
- ارتفاع سعر صرف الدولار الأميركي، وهو ما يساهم في ضعف الطلب في دول أخرى (مثل أوروبا واليابان).

2. **توقعات أسعار النفط في الأسواق الآجلة:** إن زيادة التدفقات المالية إلى سوق العقود الآجلة للنفط قد أضافت سيولة مهمة للسوق، حيث اعتبر معظم خبراء الاقتصاد أن هذا أمر جيد للسوق لأن إضافة سيولة للسوق ستمكن من اكتشاف مستويات الأسعار الحقيقية واستقرار السوق، لكن الدلائل تكشف خلاف ذلك حيث أصبحت تقلبات أسعار سوق العقود الآجلة أعلى من تلك المسجلة في أسعار السوق الفورية، وقد أدى ذلك بالكثيرين للاعتقاد بأن هذه التدفقات المالية وأنشطة المضاربين هي المسؤولة بشكل كبير عن تقلبات الأسعار. غير أنه استنتج تحقيق من قبل اللجنة الأمريكية للتداول على البضائع الآجلة أنه لا يوجد أي دليل على تغير مواقع مختلف المجموعات التجارية في الأسواق بما في ذلك صناديق الاستثمار وتجار المبادلة سبقت تغير الأسعار. لكن هل هذا يشير إلى أنه لا يوجد ارتباط بين زيادة المضاربات المالية في سوق العقود الآجلة للنفط وتقلبات السوق؟ لقد خلص مؤتمر لندن للطاقة أنه بالرغم من عدم وجود أدلة على أن المتعاملين الماليين تلاعبوا بالأسعار إلا أن مجال الشك مفتوحا لإمكانية أن يكون سلوك المتعاملين قد أفرز ضغوطات على أسعار النفط دفعتها نحو الارتفاع والسبب يمكن إيجاده في الفرق بين المستثمرين الماليين والتقليديين، لأن المستثمرين المالية يميلون للعمل بشكل أكثر تماسكا كمجموعة بهدف أخذ مواقع مهمة في الأسواق طويلة الأجل لأنها أقل حساسية لتقلبات الأسعار، كما يميل إلى تقبل المخاطر الأنوية لأن مواقعهم في السوق غالبا ما تستند إلى ظروف الاقتصاد الكلي الدولية. علاوة على ذلك فمنذ أن استحوذ المستثمرين الماليين على حوالي ثلث عدد العقود المفتوحة في بورصة نايمكس أصبحت لقراراتهم إمكانية التأثير المباشر على اتجاهات الأسعار في السوق.<sup>7</sup>

لذلك وفي ظل التوقعات بقرب رفع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة والخروج من سياسة نقدية توسعية غير تقليدية التي اتبعتها الاحتياطي الفدرالي منذ انفجار الأزمة المالية عام 2008، مع بقاء أسعار الفائدة منخفضة في مناطق رئيسة من العالم؛ كمنطقة اليورو، واليابان، فإن

ذلك يؤدي إلى أمرين؛ أحدهما توجيه رؤوس الأموال نحو الاستثمار في الأصول المالية كأذونات الخزينة وسنداتها، والآخر ارتفاع سعر صرف الدولار الأميركي، وهو ما يضعف الطلب في مناطق مستهلكة رئيسة كمنطقة اليورو واليابان<sup>8</sup>.

### المحور الثاني: انعكاسات انخفاض أسعار النفط على اقتصاديات الدول

ان تأثير انخفاض أسعار النفط الحالي على اقتصاديات الدول موسوما بالتباين في ما بين الدول المصدرة والمستوردة خلال هذه الفترة ويمكن اجمالها في النقاط التالية.

**1. انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الدول المستوردة:** ان تأثير انخفاض اسعار النفط على اقتصاديات الدول الصناعية مرتبطا باختلاف الوضع من دولة إلى أخرى، اذ ينجم عن انخفاض أسعار النفط انتقال للثروة من البلدان المنتجة إلى البلدان المستهلكة، ويقول راجيف بيسوز<sup>9</sup> "أن تراجع النفط سيؤدي إلى تحويل أموال بقيمة 1,5 تريليون دولار من الدول المنتجة للنفط إلى الدول المصدرة، وعلى رأسها الدول الصناعية في آسيا" في الإشارة إلى الصين وكوريا الجنوبية واليابان. كما يقدر المحلل الاقتصادي لدى مؤسسة "أي بي إن مور" أن ما تكسبه الدول المستوردة جراء هبوط الأسعار سيرفع نمو الناتج المحلي الإجمالية العالمي بمقدار 0,7%<sup>10</sup>. ولكن على العموم فتأثير انخفاض أسعار النفط على الدول المستوردة سيكون إيجابيا، بالنسبة إلى الدول المستوردة المتقدمة (أميركا، واليابان، ومنطقة اليورو)، والدول المتحولة (الصين، والهند، واندونيسيا، وغيرها)؛ وذلك من خلال القنوات التالية:

- انخفاض قيمة الواردات من البترول لهذه الدول حسب درجة اعتمادها على البترول المستورد، و تحسن موازين مدفوعاتها، إضافة إلى انخفاض تكاليف إنتاج السلع الصناعية؛
- انخفاض من أعباء خدمة الديون الخارجية؛
- تخفيض قدرة البنوك وأسواق المال على ممارسة أنشطتها: إن تراجع عوائد البترول يؤدي إلى قيام الدول البترولية بتخفيض القروض والتسهيلات التي تقدمها إلى السوق المالية وتصفية جانب من استثماراتها في الدول الصناعية؛
- التأثير السلبي على برامج الطاقة في هذه الدول وتراجع عمليات البحث والتنقيب وتطوير مصادر الطاقة البديلة<sup>11</sup>؛
- ارتفاع دخل القطاع العائلي بزيادة حقيقية في الدخل على الاستهلاك، من خلال التوافر في فاتورة الوقود في المواصلات وغير ذلك من استهلاك القطاع العائلي.
- انخفاض تكاليف مدخلات الإنتاج من الطاقة كالمواصلات، والزراعة، والصناعة..، وكذلك السلع النهائية التي يدخل النفط في إنتاجها كالبتروكيماويات، الألمونيوم، والورق؛
- انخفاض في معدلات التضخم العام والجوهري.

أما التأثير على الدول الموردة على سبيل المثال نموذج الولايات المتحدة تتباين آثار انخفاض

أسعار النفط بين المستهلكين والمنتجين داخل الولايات المتحدة التي هي أكبر دولة مستهلك للنفط، فهذه الآثار إيجابية وسلبية. ويأتي التأثير الإيجابي من خلال الزيادة في دخل القطاع العائلي؛ بسبب انخفاض فواتير استهلاك الوقود وتكاليف الصناعات والمنتجات التي تتسم باستخدام مكثف للطاقة، وسيؤدي انخفاض أسعار النفط إلى رواج نسبي في صناعة السيارات. ولكن الأثر سيكون سلبياً في الولايات المنتجة (تكساس، ونورث وداكوتا، وألاسكا) من خلال خفض الدخل والنشاط الاقتصادي. وبوجه عام سيكون الأثر إيجابياً في جلّ الولايات المتحدة؛ فثمة 75 ولاية مستهلكة، مقابل 6 ولايات منتجة<sup>12</sup>.

#### أكثر الدول مستفيدة من انخفاض أسعار النفط: ومن بينها:

أ. الولايات المتحدة الأمريكية: تعافى الاقتصاد الأمريكي في 2014 لانخفاض فاتورة الطاقة، إذ زاد الاقتصاد في الربع الثالث بنسبة 3,98% وفي الربع الثاني بنسبة 4,6%. ولوحظ زيادة الانفاق الاستهلاكي الذي يعد المحرك الأكبر للاقتصاد، إذ أن ثقة المستهلكين ارتفعت في الأشهر الأخيرة من عام 2014 لأعلى مستوياتها منذ أكتوبر 2007. كما انخفضت أسعار البنزين في جانفي 2015 لأدنى مستوياتها منذ أكتوبر 2010.

ب. منطقة اليورو: تراجع العجز في تجارة الطاقة في الأشهر العشرة الأولى من عام 2014 بنحو 35 مليار دولار وتراجعت تكلفة واردات الطاقة بـ 11%، فمثلاً فرنسا انخفضت فاتورة الطاقة بـ 5,8 مليار دولار على الأقل في 2014

ج. آسيا الشرقية: انخفض معدل التضخم في الصين بنسبة 2,2% في أكتوبر 2014 وكان السبب الرئيسي وراء ذلك هو انخفاض سعر النفط، إذ تراجعت أسعاره بـ 10% مما أده إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0,15%. كما تراجعت أيضاً أسعار الوقود في الهند بنسبة 7% منذ جانفي 2009، كما أدى تراجع أسعار النفط إلى زيادة في الناتج المحلي بنسبة 0,25%. أما اليابان فضخت سيولة إضافية في الاقتصاد تقدر بنحو 59 مليار دولار، كما تراجعت نسبة التضخم بنسبة 0,5%.

د. انخفاض معدل التضخم في تركيا بمقدار 1,5% وزيادة نمو الاقتصاد بنسبة 0,9% كما وفرت الخزينة 4,4 مليار دولار.

2. انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الدول المصدرة: يؤدي تراجع أسعار النفط يحمل آثار كارثية على الدول المصدرة للنفط، سواء تلك الأعضاء في الأوبك أو خارجها، وبالطبع تختلف حدة آثار هذا التراجع بين مختلف الدول النفطية حسب حالة كل دولة على حدة، بحسب نسبة مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي، وفي مداخل الميزانيات الحكومية لهذه الدول<sup>13</sup>. وتتلخص هذه الانعكاسات في:

- انخفاض العوائد النفطية وتراجع معدلات النمو: انخفضت العوائد النفطية للدول المصدرة و ترتب

- على ذلك انخفاض الإنفاق العام في هذه الدول وتراجع في معدلات النمو؛
- **انخفاض حجم الفوائض المالية النفطية:** ترتب على هذا الانخفاض لجوء العديد من الدول البترولية إلى السحب من أموالها المودعة لدى البنوك الأجنبية لتغطية جانب من إنفاقها الجاري أو اللجوء إلى الاقتراض؛
  - تدهور شروط التبادل في غير صالح هذه الدول واتساع فجوة العجز في الحسابات الجارية لموازين مدفوعاتها؛
  - انخفاض أسعار النفط شجع الدول على ترشيد الإنفاق العام وتبويب صادراتها وتوسيع قاعدتها الإنتاجية بدلا من اعتمادها على إنتاج وتصدير مادة أولية واحدة<sup>14</sup>؛
  - انخفاض أسعار الصرف في بعض هذه الدول وفي هذا المجال توجد مخاطر على الاستقرار المالي، ولكنها محدودة حتى الآن (بسبب الانكشاف والتدخل المالي، والتحول في وجهات تدفقات رؤوس الأموال). وفي حال بقاء أسعار النفط لفترة طويلة منخفضة، فإن من المراقبين من يشيرون إلى احتمالات انهيار في روسيا، واضطرابات في فنزويلا، وتحديات كبيرة في إيران، وحتى في المملكة العربية السعودية.
- أ. **روسيا:** هي أكبر منتج للنفط في العالم وتمثل الطاقة 25% من الناتج، و70% من الصادرات، ويتراوح السعر التعادلي لميزانيتها بين 90 و100\$. سيكون تأثير انخفاض أسعار النفط في شكل انكماش اقتصادي (4,5% عام 2015)، وانهيار للروبل يؤدي إلى خروج لرؤوس الأموال وارتفاع في معدل التضخم إلى 11% نهاية 2014. ما دفع البنك المركزي إلى رفع سعر الفائدة لدعم الروبل التي ستزيد أيضا الاقتصاد انكماشًا. كما تراجع مؤشرات أسواق المال الروسية إلى أدنى مستوياتها منذ 2009.
- ب. **إيران:** بحسب صندوق النقد الدولي، كانت إيران حتى عهد قريب في طريقها إلى التعافي بعد سنتين من الركود. ولكن انخفاض أسعار النفط، وارتفاع السعر التعادلي للميزانية الإيرانية أكثر من 120\$، والحصار المفروض على صادراتها النفطية، من العوامل التي سوف تشكل ضغوطا على ميزانياتها، وستتطلب إيجاد مصادر دخل بديلة<sup>15</sup>. كما فقد الريال الإيراني نحو 150% من قيمته أمام الدولار خلال 04 سنوات الماضية<sup>16</sup>.
- ج. **السعودية:** اعتماد اقتصادها على النفط والغاز ليمثل نحو 44% من الناتج، فالإيرادات النفطية تمثل أكثر من 90% من إيرادات الموازنة السعودية، لكنها أكبر دولة مصدر للنفط. لذلك فانخفاض أسعار النفط أدى إلى تراجع الإيرادات الحكومية بـ 30.9 في المائة، وانخفاض الصادرات بـ 31 في المائة "الصادرات النفطية بـ 35 في المائة"، وأن تنخفض الواردات بـ 12 في المائة خلال سنة 2015<sup>17</sup>.

د. **الكويت، العراق وليبيا**: حسب صندوق النقد في ديسمبر 2014 ان هبوط اسعار النفط ادى الى تراجع الإيرادات **العراق** الى النصف كون البترول يشكل 90% من موارد البلاد وأكثر من 70% من الناتج المحلي الاجمالي، والذي ادى بدوره الى خفض الاحتياطات الاجنبية للعراق من 77 مليار الى 67 مليار دولار. و**الكويت** سجلت عجزا بـ 10 مليار دولار. أما **ليبيا** شهدت عجزا حادا في موازنة 2014 بـ 50% بسبب تدني العوائد النفطية الناجم عن تراجع اسعار النفط واغلاق موانئ التصدير عدة أشهر<sup>18</sup>.

### المحور الثالث: أثر انخفاض اسعار النفط على الاقتصاد الجزائري

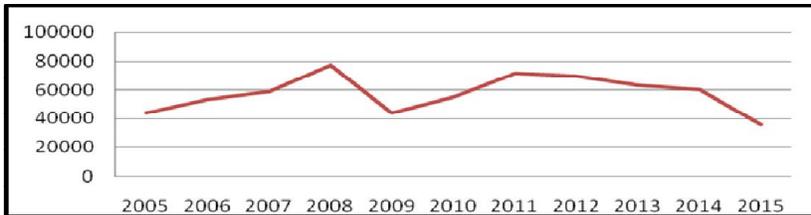
تعتبر الجزائر من البلدان الأقل تنوعا في صادراتها إذ يمكن تصنيفها على أنها من الدول التي تعتمد بشدة على تصدير سلعة واحدة أساسية وهي المحروقات وبنسبة تفوق 95% في المتوسط، كما تشكل الجباية البترولية أكثر من 60% من إيرادات الميزانية العامة للدولة، وهو وضع يجعل الاقتصاد الجزائري شديد الحساسية والتأثر بالتغيرات الحاصلة في سوق النفط. وفي ظل انهيار أسعار النفط بصورة حادة منذ منتصف العام 2014، يمكننا أن نتساءل: ماهي تداعياته على الاقتصاد الجزائري؟ وكيف استجابة السلطات الجزائرية لهذه الصدمة وما مدى قابلية هذه الاستجابة للاستمرار طويلا؟

إن تأثيرات تراجع أسعار النفط على الاقتصاد الوطني ينتقل من خلال ثلاث قنوات رئيسة هي:

الدخل والإنفاق، وتفاوت الدورات الاقتصادية، وسعر الصرف.

**أولا. قناة الدخل والإنفاق**: وهي قناة التأثير التقليدية والمباشرة، فلو بقي سعر البرميل الواحد في تراجع فترة زمنية طويلة، فسيؤثر الاقتصاد الجزائري تأثرا سلبيا وذلك بسبب الاعتماد على النفط في الناتج المحلي الإجمالي وفي إيرادات المالية الحكومية، وسعر النفط التعادلي للميزانية الحكومية، والاحتياطات المتوافرة للدولة. وسيكون ثمة عجز في الميزانية في حال بقاء الأسعار تحت السعر التعادلي للميزانية عند مستويات الإنفاق الحالية، وبعض الضغوط على الحسابات الجارية، وتحولات في وجهة تدفقات رؤوس الأموال.

الشكل رقم 04 : الصادرات النفطية الجزائرية (2005 - 2015) -مليون دولار-



المصدر: من إعداد الباحثة باعتماد على الملحق رقم 02

انخفضت إيرادات تصدير النفط انخفاضاً فادحاً على مر السنوات الاخيرة وذلك منذ 2012، غير أن انخفاضاً في السنة الاخيرة كان كبيراً جداً، فقد تراجعت مداخيل صادرات النفط في الجزائر

بحوالي النصف تقريبا، حيث لم تسجل سنة 2015 سوى 35,724 مليار دولار مقابل 60,304 مليار دولار سنة 2014، أي بانخفاض قدره 40.76 بالمائة.

كما تأثرت أرصدة المالية العامة بخسائر كبير، فمواجهة الانخفاض في المداخيل النفطية والوفاء بالنفقات العامة لجأت الحكومة إلى صندوق ضبط الإيرادات، الذي انخفضت موارده بشكل حاد، حيث تراجع بـ 1.714,6 مليار دج في الفترة الممتدة بين نهاية جوان 2014 ونهاية جوان 2015 أي انخفاض 33,3% بالمائة على مدى 12 شهرا. وسجلت الجزائر في حساباتها الخارجية عجزا تجاريا لأول مرة منذ 15 عام بلغ 7.78 مليار \$ في النصف الأول من 2015، بسبب تراجع الصادرات وارتفاع الواردات. إذ انخفضت نسبة تغطية الصادرات للواردات إلى 71% عوض 111% في النصف الأول لعام 2014. وفي حال استمرار هذا الانخفاض سيؤدي إلى إبطاء وتيرة النمو و ضعف خلق فرص العمل<sup>19</sup>.

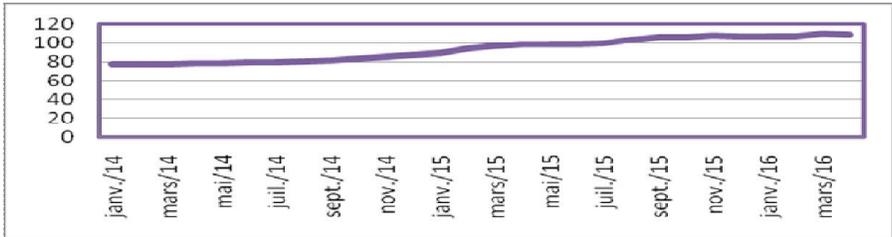
**ثانيا. قناة تفارق الدورات الاقتصادية (قناة السياسات الاقتصادية)** ويؤدي تفارق الدورات الاقتصادية، في حال ربط العملة، إلى تضارب في السياسات النقدية بين دولة عملة الربط والدولة التي تربط عملتها بها، مع وجود آثار قد تزعزع استقرار الاقتصاديات؛ لأن السياسات الاقتصادية المطلوبة في حالات الرواج تختلف عنها في حالات الركود. فمن تبعات استمرار انخفاض الأسعار وإنتاج الوقود الصخري في الولايات المتحدة يضع الدول الأخرى المصدرة للنفط على الجانب المنحدر من الدورة الاقتصادية؛ أي إنه يؤدي إلى تباطؤ نسبي في الدول المصدرة، مقابل رواج نسبي في الولايات المتحدة. وفي حال حدوث هذا الأمر، فإنه سيؤجج وضع الدورة الاقتصادية بين الطرفين (أي توسيع الهوة)، وربما يؤدي إلى تفارق جديد في الدورات الاقتصادية بينهم. عكس اتجاه التفارق الذي شهدته هذه الدول في الدورة النفطية سابقاً، إذ كانت الدول المصدرة في حالة رواج مقابل تباطؤ نسبي في الولايات المتحدة<sup>20</sup>. ولكن كيف يحدث هذا التفارق في الدورات الاقتصادية في الجزائر بالرغم من عدم ارتباط وثبات عملتها بالدولار؟

تعتمد الدول على أدوات لإدارة (الطلب) الاقتصاد الكلي، وهم السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف والسياسة المالية، ولكن الجزائر تعتمد أكثر على نصف سياسة مالية (سياسة مالية بشق واحد) وهي سياسة الانفاق الحكومي (بدون سياسة ضريبية) لإدارة الدورة الاقتصادية. فهي تستخدم بطريقة موافقة للدورة الاقتصادية، أي زيادة الانفاق في فترات الرواج وخفضه في فترات الانكماش، في حين المطلوب هو العكس، لأن ذلك يعمق من الركود في حالات الانكماش، ويرفع معدلات الاحماء والتضخم في حالات الرواج. وهذا إشكاليه متجددة، فاعتماد الجزائر على نصف السياسة المالية وعدم التركيز والاهتمام أيضا على السياستين النقدية وسعر الصرف، فيبقى عندها نصف سياسة مالية لمواجهة دورات الانكماش والرواج. في حين المطلوب هو تشكيل مزيج أمثل ومرن من

السياسات الاقتصادية الكلية الثلاثة لتعزيز الاستقرار الاقتصادي في حالات الرواج وتحفيز النمو في حالات الركود، هذا في الآجل القصير إلى المتوسط، ولتعزيز التنافسية وتنويع الاقتصاد في الآجل الطويل. وبالتالي لا يمكن تشكيل مزيج أمثل معاكس للدورة الاقتصادية من هذه السياسات الثلاثة للتخفيف من حدة انخفاض أسعار النفط والانكماش الاقتصادي. أما من حيث السياسة النقدية في الجزائر، فما جرى في الجزائر خلال دورة الرواج والدورة التضخمية التي صاحبتهما في النصف الثاني من العقد الماضي. فبدلاً من اتباع سياسات نقدية انكماشية، ورفع أسعار الفائدة لتهدئة التوقعات التضخمية، والإبقاء على معدلات التضخم تحت السيطرة لتعزيز الاستقرار النقدي والمالي، ومن ثمة الاستقرار الاقتصادي، اتبع بنك الجزائر سياسات نقدية توسعية في ذروة دورة الرواج إذا كان معدل إعادة الخصم 7,5% في 2000 انخفض ووصل إلى 4% في 2009، وارتفع معدل التضخم في الاقتصاد المحلي، واضطرت لذلك بسبب هدف بنك الجزائر بالحفاظ على الاستقرار من خلال استقرار الأسعار باعتبارها زيادة تدريجية محددة لمؤشر أسعار المستهلك، وهو ما أدى إلى تراكم فوائض السيولة الهيكلية في أسواق النقد ونمو مفرط في عرض النقد ومنح الائتمان، وارتفاع في معدل التضخم، وفعالات في أسواق.

**ثالثاً. قناة سعر الصرف:** يرجع الانخفاض الملاحظ في قيمة الدينار الجزائري- الذي يخضع سعر صرفه لنظام "التعويم الموجه"- خلال الأشهر الأخيرة إلى انخفاض أسعار النفط حسب ما صرح به مسؤول بنك الجزائر. ومنذ جوان 2014 تشهد العملة الوطنية انخفاضا مستمرا لترتفع بذلك خسائرها أمام الدولار عقب انخفاض اسعار النفط. إذ ان سعر الصرف المتوسط للدينار مقابل الدولار انخفض إلى 93,24 دج نهاية مارس 2015 مقابل 77,9 دج سنة من قبل ثم انخفض إلى أكثر من 109 دج نهاية مارس 2016.

الشكل رقم 05: المتوسط الشهري لسعر الصرف (الدولار الأمريكي / الدينار الجزائري)



المصدر: من اعداد الباحثة باستخدام الملحق رقم 01

إن انخفاضت مداخيل النفط من الدولار الأمريكي، فهذا يعني انخفاضاً موازياً في مداخيل النفط بالعملة المحلية، ومع مرونة سعر الصرف، فإن انخفاض قيمة العملة المحلية، أو خفضها، أمام الدولار الأمريكي يعني ارتفاعاً نسبياً في مداخيل النفط بالعملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي، وهذا يخفف حدة انخفاض مداخيل النفط بالنسبة إلى الميزانيات الحكومية، ويتيح سقفاً أكبر للإنفاق

الحكومي من شأنه أن يدعم النشاط الاقتصادي المحلي. ولكن ينبغي الإشارة أيضًا إلى أن هذا الاحتمال يمكن أن تكون له تكلفة متمثلة بارتفاع التضخم المستورد؛ ولذلك يجب قياس المنفعة المتوقعة مقابل التكلفة، وترجيح كفة من إحدى الكفتين، فسر الصرف أداة مهمة لإدارة الاقتصاد الكلي.<sup>21</sup>

غير أن الدينار الجزائري لا يعبر عن قيمته الحقيقية فلقد صرح الخبير الاقتصادي مصيطفي بشير أن تدخل بنك الجزائر في إدارة سوق الصرف بعيدا عن أساسيات السوق النقدية جعل من سعر صرف الدينار سعرا إداريا وليس معوما وسعرا فوق قيمته الحقيقية، وذلك بدعم من السياسة المالية "الجبائية النفطية" واحتياطي الذهب والنقد الأجنبي. لذلك فقد عمدت الدولة على خفض الدينار بهدف ضبط ميزانية الدولة وضبط الميزان التجاري في جانب الواردات وليس رفع التصدير. هذه من جهة أما من جهة أخرى فضعف الاقتصاد وارتباطه بالنفط أي الاعتماد على إيرادات المحروقات والتي تسعر بالدولار الأمريكي. فنتيجة ارتباط الاقتصاد الجزائري بالنفط فعندما تنخفض أسعار النفط يؤدي إلى انخفاض قيمة الدينار الجزائري نتيجة لنقل أثر هذا الانخفاض عبر قناة سعر الصرف، ما دام الدولار الأمريكي هو المحدد الرئيسي لسعر النفط. فالتغيرات الكبيرة في سعر الصرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الصعبة الأخرى كالجنيه الإسترليني والأورو والين الياباني وفي فترات متتالية، أدى إلى عدم ثبات العملة الجزائرية. لذلك فالعديد من الخبراء أكدوا أنه لتحقيق الاستقرار في مداخيل الدول المصدرة للنفط، يجب ربط سعر النفط بسعر العملات الصعبة؛ من أجل تحقيق أكبر قدر من الاستقرار في مداخيل الحكومات من النفط واستقرار النسبي لأسعار صرف عملاتها لكي تتباعد عن التأثير السلبي بربط اقتصاد الدول المصدرة للنفط بالدولار فقط.

#### رابعا. آثار انخفاض أسعار البترول على الوضع العام للاقتصاد للجزائر

ولمعرفة التأثير الذي خلفه انهيار أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري ارتئينا أن ندرس هذه

الدراسة من خلال المتغيرات المتمثلة في الجدول الموالي:

الجدول رقم 01: بعض المتغيرات الاقتصادية للجزائر (2005 - 2015) (مليون دولار)

السنوات	الاستثمار الأجنبي المباشر	التضخم %	البطالة %	صادرات غير النفطية	الناتج المحلي الاجمالي	الواردات
2005	1081	1.6	15.75	1099	103000	20048
2006	1841	2.53	12.30	1158	105000	21456
2007	1687	3.51	13.88	1332	109000	27631
2008	2638	4.4	11.3	1937	111000	39479
2009	2746	4.8	10.2	1066	112000	39294
2010	2301	4.71	10	1526	117000	40473
2011	2571	4.52	10	2062	120000	47247
2012	1500	8.89	9.7	2062	124000	50376

54852	127000	2165	9.8	4.15	1692	2013
58580	214100	2582	9.8	2.92	1505	2014
51501	166800	2063	11.2	4.8	918	*2015

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام العديد من المصادر أهمها من خلال مايلي:

زايد حسيبة، فعالية إعادة تدوير الأموار البترولية في التنمية الاقتصادية -دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1970-2012، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث ل م د، تخصص

اقتصاديات النقود والبنوك والاسواق المالية، 2015/2014، جامعة محمد خيضر بسكرة.

[databank.albankaldawli.org/data/reports.aspx?source=2&country=DZA,le](http://databank.albankaldawli.org/data/reports.aspx?source=2&country=DZA,le)  
10/08/2016 ;à 21 :17

[www.andi.dz/index.php/ar/statistique,le](http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique,le) 10/08/2016 ;à 22 :06

### \*معطيات مؤقتة

من خلال الجدول لوحظ تحسن الكبير في المؤشرات الاقتصادية الجزائرية في سنوات ارتفاع العوائد البترولية غير أن أداء الاقتصاد بشكل عام ظل ضعيفا بدليل ذلك أنه وفي أول عام من تراجع في اسعار النفط بدأت المؤشرات الاقتصادية في الانهيار وبشكل كبير في بعض القطاعات. فقد أدى ارتفاع العوائد البترولية الى تراجع ملحوظ في معدلات التضخم بعد ارتفاعها في 2012 فقد كان 8,89% بسبب توسيع سياسة الانفاق الحكومي ودعم العديد من السلع، لكنه تراجع سنة 2014 الى 2,92% غير أنه تضاعف هذا المعدل سنة 2015 فقد وصل الى 4,8% (ارتفع بنسبة 64,4%) وذلك بسبب التقشف وتخفيض الدعم الحكومي للسلع الاستهلاكية بشكل ملحوظ.

كما نلاحظ نوعا من الثبات في معدلات البطالة خلال السنوات من 2010 الى 2014 ما بين 10% و 9,8% كما أنه ارتفع أيضا سنة 2015 الى 11,2%. وذلك بسبب سياسة التقشف التي خفضت كثيرا في التوظيفات وكذا في مشاريع الشباب (لونساح، لونجام). كما لوحظ تراجع كبير في الاستثمار الاجنبي المباشر المتدفق الى الجزائر خلال سنة 2014 بنسبة 11,1%، ليتزايد هذا التراجع سنة 2015 وذلك بنسبة 39% خلال عام واحد، ويعود ذلك الى تراجع تدفق الاستثمارات في مجال البحث والاستكشاف والتنمية بسبب تراجع اسعار النفط. كما ارتفعت قيمة الصادرات غير النفطية على مدى السنوات الاخيرة فقد وصل سنة 2014 الى 2,6 مليار دولار فقد ارتفع بنسبة 135% من سنة 2005، غير أنه تراجع سنة 2015 مقارنة من 2014 بنسبة 20%

كما كان لارتفاع اسعار النفط دور غير مباشر في دعم أجور ورواتب العمل، وتمويل الاستهلاك العام والخاص الذي أدى بدوره الى ارتفاع فاتورة الواردات خاصة من المواد الاستهلاكية (وصلت فاتورة الاستيراد سنة 2014 الى أكثر من 58 مليار \$ بعدما كان 20 مليار \$ سنة 2005). غير ان انخفاض سعر النفط أدى الى تراجع كبير في الناتج المحلي الاجمالي، فقد لاحظنا ارتفاع مطرد في الناتج المحلي الاجمالي ابتداء من سنة 2005 فقد كان 103 مليار دولار الى أن وصل

سنة 2014 الى 214 مليار\$أي زيادة تقدر بـ 111 مليار دولار أي بنسبة تقارب 108%، ويعود السبب الى ارتفاع العوائد البترولية نتيجة الارتفاع المتزايد للأسعار، فقطاع المحروقات يشكل أكبر نسبة مساهمة في الناتج المحلي الاجمالي أكثر من 60%، والعكس عند انخفاض السعر ادى ذلك الى تراجع كبير في الناتج المحلي بقيمة 47 مليار دولار أي بنسبة 22% خلال سنة 2015. مما اضطر الدولة الى محاولة تخفيض من فاتورة الواردات بسن عدة قوانين واجراءات في محاولة لتخفيض العجز في الميزان التجاري سنة 2015 وصل العجز الى (13714 مليون \$) بعدما كان هناك فائض سنة 2014 بـ 4306 مليون دولار نتيجة للتراجع الكبير في فاتورة الصادرات النفطية التي تمثل النسبة الأكبر من اجمالي الصادرات أكثر من 97,5% من الصادرات الجزائرية والذي يعتبر المورد الأساسي للعملة الصعبة. لكنها نجحت هذه الاجراءات في تقليص في فاتورة الواردات بقيمة تجاوزت 7 مليار دولار.

### الخلاصة:

ومن خلال دراستنا لتأثير انخفاض البترول على الاقتصاد العالمي وعلى الجزائر نموذجاً يمكننا استنتاج ما يلي:

- بدأنا في هذه الدراسة بتناول أسباب انخفاض أسعار النفط الحالي، وذكرنا عدّة عوامل تضافرت في ذلك، وهي: ضعف الطلب بسبب الركود في الاقتصاد العالمي في أوروبا، وتباطؤه في الصين، وزيادة العرض بسبب إنتاج النفط غير التقليدي، وتغير في إستراتيجية الأوبك نحو الاحتفاظ بالحصص بدلاً من استهداف الأسعار، علاوة على معاودة الإنتاج في المناطق التي كانت مضطربة سياسياً في الشرق الأوسط.
- يتأثر الاقتصاديات الدول بانهيار اسعار النفط على الدول المستوردة سيكون إيجابياً، في أغلب الحالات. غير أنه يحمل آثار كارثية على الدول المصدرة للنفط، سواء تلك الأعضاء في الأوبك أو خارجها، وبالطبع تختلف حدة آثار هذا التراجع بين مختلف الدول النفطية حسب حالة كل دولة على حدة، بحسب نسبة مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي، وفي مداخيل الميزانيات الحكومية لهذه الدول.
- تعتبر الجزائر من البلدان الأقل تنوعها في صادراتها واعتمادها على النفط وبنسبة تفوق 95%، كما تشكل الجباية البترولية أكثر من 60% من إيرادات الميزانية العامة للدولة، وهو وضع يجعل الاقتصاد الجزائري شديد الحساسية والتأثر بالتغيرات الحاصلة في سوق النفط. وينتقل تأثير انهيار اسعار البترول على الاقتصادي الجزائري من خلال ثلاث قنوات رئيسة هي: الدخل والإنفاق، وتفاوت الدورات الاقتصادية، وسعر الصرف.
- بالرغم من التحسن الكبير في المؤشرات الاقتصادية الجزائرية خلال سنوات ارتفاع العوائد البترولية غير أن أداء الاقتصاد بشكل عام ظل ضعيفاً بديل في أول عام من تراجع في أسعار النفط

بدأت المؤشرات الاقتصادية في الانهيار وبشكل كبير في بعض القطاعات، ويعود السبب الى أن الدولة الجزائرية لم تحسن استخدام عوائد الصادرات البترولية في عملية تنويع الاقتصاد والخروج من التبعية الاقتصادية للنفط

- في الأخير فبالرغم من السلبيات الناتجة عن تبعية الاقتصاد الجزائري للنفط من تراجع للمداخل غير أنه هناك جانب ايجابي في ذلك وهو توجه الاقتصاد الجزائري الى التنوع الاقتصادي وتغيير موقفها كغيرها من الدول النفطية، وأصبحت تسعى لإيجاد عدة حلول للخروج من هذه التبعية. فقد أدى ذلك إلى إعادة النظر في العديد من خطط التنمية من أجل تخفيض الإنفاق الحكومي وترشيد الاستهلاك، وكذا تطوير الطاقات البديلة والمفيدة للبيئة والمجتمع والأقل تكلفة من النفط

### الهوامش:

<sup>1</sup> شيماء عادل، خبراء يناقشون عبر (الزمان) أسباب انخفاض أسعار النفط ويتوقعون تنامي الأزمة، (جريدة الزمان: العدد 5207، 7 أكتوبر 2015)

<sup>2</sup> انهيار أسعار النفط وتداعياته، على الموقع: [www.aljazeera.net/knowledgegate/newscoverage](http://www.aljazeera.net/knowledgegate/newscoverage)

<sup>3</sup> خالد بن راشد الخاطر، تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون، (للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015، قطر)، ص 3.

<sup>4</sup> انخفاض أسعار النفط: أسبابه وتداعياته، جريدة الغد: 03 ديسمبر 2014 على موقع: [alghad.com/articles/840112](http://alghad.com/articles/840112)

<sup>5</sup> خالد بن راشد الخاطر، مرجع سابق، ص 5.

<sup>6</sup> الأسباب الرئيسية لتدني أسعار النفط الخام وإلى أين تتجه الأسعار، على الموقع:

[www.dailyfx.com/tadawul\\_forex\\_news](http://www.dailyfx.com/tadawul_forex_news)

<sup>7</sup> سعد الله داود، تشخيص المتغيرات الجديدة في سوق النفط تشخيص المتغيرات الجديدة في سوق النفط 2008 -

2010، (مجلة الباحث: العدد 09، 2011، جامعة ورقلة)، ص 216، 217

<sup>8</sup> خالد بن راشد الخاطر، مرجع سابق، ص 6، 7.

<sup>9</sup> راجيف بيسوز: كبير الاقتصاديين لمنطقة آسيا الهادي في مؤسسة أي إتش أس غلوبال إنسايت

<sup>10</sup> انهيار أسعار النفط وتداعياته، مرجع سابق

<sup>11</sup> موري سمية، آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية -دراسة حالة الجزائر-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة

الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات تخصص مالية دولية، جامعة تلمسان، 2010، ص 88.

<sup>12</sup> خالد بن راشد الخاطر، مرجع سابق، ص 8.

<sup>13</sup> طارق بن قسبي، الزهرة فراجاني، تقلبات أسعار النفط في السوق العالمية وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر

دراسة قياسية للفترة 1990-2013، المؤتمر الدولي الأول: السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية

القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1 يومي 07 و 08

أفريل 2015، ص 7.

<sup>14</sup> موري سمية، مرجع سابق، ص 87.

- <sup>15</sup> خالد بن راشد الخاطر، مرجع سابق، ص 9.
- <sup>16</sup> انهيار أسعار النفط وتداعياته، مرجع سابق.
- <sup>17</sup> عبد الحميد العمري، ما آثار انخفاض النفط في الاقتصاد السعودي؟، على موقع قناة العربية: <http://www.alarabiya.net/ar>; le 10/09/2016 à 22 :44
- <sup>18</sup> انهيار أسعار النفط وتداعياته، مرجع سابق.
- <sup>19</sup> عبد الحميد مرغيت، تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، ص ص 3، 4، على الموقع: [iepedia.com/Arab/wp-content/uploads/2015/12](http://iepedia.com/Arab/wp-content/uploads/2015/12)
- <sup>20</sup> خالد بن راشد الخاطر، مرجع سابق، ص 14.
- <sup>21</sup> المرجع نفسه، ص ص 22، 23.

**الملاحق:****الملحق رقم 01: يبين المتوسط الشهري لسعر صرف الدولار مقابل الدينار الجزائري**

الأشهر	\$/ DZ						
جانفي 2014	178,1	أوت 2014	80,00	مارس 2015	896,4	أكتوبر 2015	105,74
فيفري 2014	77,93	سبتمبر 2014	981,1	أفريل 2015	98,02	نوفمبر 2015	107,55
مارس 2014	77,64	أكتوبر 2014	83,47	ماي 2015	598,3	ديسمبر 2015	107,3
أفريل 2014	678,	نوفمبر 2014	84,77	جوان 2015	698,5	جانفي 2016	107,29
ماي 2014	878,	ديسمبر 2014	986,9	جويلية 2015	599,5	فيفري 2016	106,7
جوان 2014	79,29	جانفي 2015	89,17	أوت 2015	103,46	مارس 2016	109,69
جويلية 2014	979,4	فيفري 2015	693,9	سبتمبر 2015	9105,9	أفريل 2016	108,74

المصدر: بنك الجزائر (إلا القيم الأخيرة من مصادر مختلفة)

**الملحق رقم 02: جدول يبين الصادرات النفطية الجزائرية بمليون دولار**

السنوات	الصادرات النفطية الجزائرية	السنوات	الصادرات النفطية الجزائرية	السنوات	الصادرات النفطية
2005	43937	2009	44128	2013	63752
2006	53456	2010	55527	2014	60304
2007	58831	2011	71427	2015	35724
2008	77361	2012	69804		

المصدر: حصيلة التجارة الخارجية على الموقع الرسمي:

; le 10/09/2016 à [www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur](http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur)

21 :30